

ملخص:

يشهد البعد الإفريقي لأمن الجزائر القومي حالة من عدم الاستقرار المرتفعة الحدة بسبب تأرجح الدولة في المنطقة بين نماذج مختلفة لترهل وعطل الدولة وتنامي مختلف التهديدات اللادولتية (إرهاب، جريمة منظمة...). هذا ما أعاد أمن الجزائر إلى دائرته الأولى، أي البعد الإفريقي الذي شهد تراجعاً في سلم أولوياتها الأمنية. يعالج هذا المقال جدلية الترابط وفك الترابط بين البعدين المتوسطي والإفريقي وعجز الجزائر على استيعابهما في الآن نفسه، كما يحلل توظيفها للبعد الإفريقي مبيناً أن الاهتمام بالقارة دلالة قوة بينما التركيز على التخوم الأقرب دلالة ضعف. من هنا يأتي توتر ناشئ، في العقيدة الجزائرية، بين المبادئ والمصالح الأمنية. كما يبين أيضاً أن السعي الجزائري للحصول على إقرار ببعض المعايير في مجال محاربة الإرهاب نجح جزئياً فقط. ويفحص في الأخير تداعيات دور الوسيط الأوروبي على العلاقة المغربية-الأفريقية وانعكاسات الخلافات المغربية البينية على البعد الإفريقي.

الكلمات الدالة:

البعدان الإفريقي والمتوسطي، الأمن الجزائري، المستلزمان الأخلاقي والأمني، أمن الحدود، أوروبا والمغرب العربي وإفريقيا.

Résumé:

La dimension africaine de la sécurité algérienne connaît une instabilité de haute intensité en raison de l'oscillation de l'État dans la région entre différents types de fragilité et de panne d'État et de la montée des menaces non-étatiques (terrorisme, crime organisé ...). Cela renvoie la sécurité de l'Algérie à son premier cercle, à savoir la dimension africaine qui a connu un recul dans ses priorités de sécurité. Le présent article se propose d'analyser la dialectique couplage/découplage entre les deux dimensions méditerranéenne et africaine et l'incapacité de l'Algérie à les intégrer en même temps. Chemin faisant, on

analyse l'instrumentalisation de la dimension africaine en montrant que l'intérêt qu'elle porte au continent est le signe d'une force, alors que celui qu'elle manifeste à l'égard de son voisinage immédiat est le signe d'une faiblesse. D'où découle une tension émergente, dans la doctrine algérienne, entre les principes et les intérêts de sécurité. Il montre également que la quête par l'Algérie pour obtenir une reconnaissance de certaines normes en matière de lutte antiterroriste a partiellement abouti. Il examine, enfin, les répercussions du rôle d'intermédiaire de l'Europe sur la relation Maghreb-Afrique et les conséquences des différends intermaghrébins sur la dimension africaine.

Mots Clefs:

dimensions africaine et méditerranéenne, sécurité algérienne, exigences éthique et sécuritaire, sécurité des frontières, Europe, Maghreb et Afrique.

Summary:

The African dimension of Algerian security knows an instability of high intensity because of the oscillation of the state in the region between different types of fragility and state failure and the rise of non-state threats (terrorism, organized crime...). This brings Algeria's security back to its first circle, namely the African dimension, which has declined in its security priorities. This article proposes to analyze the coupling / decoupling dialectic between the two Mediterranean and African dimensions and the incapacity of Algeria to integrate them at the same time. Along the way, we analyze the instrumentalisation of the African dimension by showing that its interest in the continent is the sign of a power, whereas the one it interests in its immediate neighborhood is the sign of a weakness. From which arises an emerging tension, in the Algerian doctrine, between the principles and the interests of security. It also shows that Algeria's quest for recognition of certain standards in the fight against terrorism has been partially successful. Finally, it examines the repercussions of Europe's intermediary role on the Maghreb-Africa relationship and the consequences of inter-Maghreb differences on the African dimension.

Key Words:

African and Mediterranean dimensions, Algerian security, ethical and security requirements, borders security, Europe, Maghreb and Africa.

مقدمة

يشهد البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري¹ حالة من عدم الاستقرار المرتفعة الحدة بسبب تعدد الأزمات وتشابكها حول المنطقة المغاربية-الساحلية إلى بؤرة توتر حادة وإلى ساحة تنافس الفواعل الإقليمية والدولية التي تستغل الانقسام والتنافس داخل الإقليم وعجز دوله الأكثر ثقلًا على التأثير على مجريات الأحداث، وتعود القلاقل الأمنية في المنطقة إلى تأرجح بعض دولها بين نماذج فرعية من عطل أو فشل الدولة من جهة وإلى تنامي مختلف التهديدات اللادولتية (إرهاب، جريمة منظمة، هجرة سرية...) المستقيدة تحديداً من ظاهرة عطل الدولة.

من جهة ثانية، حيث تحول هذا الإقليم المستقر نسبياً والذي يشكل البعد الإستراتيجي للأمن القومي الجزائري، إلى بؤرة توتر تزداد تأزماً واتساعاً جراء الانتشار المتصاعد للتهديدات الجديدة. أعاد هذا السياق الإقليمي المضطرب الأمن القومي الجزائري إلى مربعه الأول؛ البعد الإفريقي، وهو تطور لم يكن متوقّعا، على الأقل من حيث الحدة. تطور أمني جديد يضع عقيدة الجزائر الأمنية والسياسية² أمام امتحان عسير، فهذه الأخيرة تقوم على مبادئ "مقدسة" - وإن كان بعضها يشهد بعض التعديل - (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عدم نشر قواتها خارج حدودها، رفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، التمسك بالشرعية الأمنية...)، مستبعدة التدخل خارج ترابها.

¹ عن الأمن الجزائري، انظر عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 49-60.

وعن مفهوم الأمن القومي (في أدبيات العلاقات الدولية)، راجع:

Thierry Balzacq, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », *Revue internationale et stratégique*, n 52, 2003/4, p. 33-50.

² عن العقيدة الأمنية للجزائر أنظر بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، ص 41-53. وعن مقاربة حديثة لسياسة الجزائر الأمنية وتحولات عقيدتها في سياق إقليمي مضطرب، راجع:

Abdenmour Benantar, « The State and the Dilemma of Security Policy », in Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds.), *Algeria Modern: From Opacity to Complexity* (London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016), p. 93-110;

عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2

ماي 2018 -

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2018/5/2/387337d04de64cab820c7e8ed6b05c1f_100.p
df (تم تصفح الموقع في 2018/06/15).

إلا أن التهديدات المتنامية على مرمى حجر من التراب الجزائري خلقت توتراً بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ) والمستلزم المصلحي (المصالح الأمنية). ومن ثم تواجه الجزائر معضلة بسبب الضغط الهائل القادم من البيئة الإقليمية والدولية ومستلزمات مصلحتها القومية من جهة وضرورات احترام مبادئها من جهة ثانية.

يرمي هذا المقال إلى تحليل البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري في سياق إقليمي على درجة عالية من عدم الاستقرار. وسيركز، في المقام الأول، على تحليل العلاقة التفاعلية بين الدائرتين الإفريقية والمتوسطية، من خلال جدلية الترابط/فك الترابط. وسيفحص، في المقام الثاني، البعد الإفريقي لتبيان ما إذا كان تحرك جزائر قارياً دلالة قوة أو ضعف في موقفها بالنظر للمعضلات التي تطرحها القلاقل في تخومها الأقرب، لاسيما التوتر الناشئ بين المبادئ والمصالح الأمنية وما ينجم عنه من تناقضات ومعضلات في موقفها. سيحلل، في المقام الثالث، إشكالية تأمين الحدود، كأحد الأولويات الأمنية القصوى للجزائر، في زمن ترهل الدولة. وسيتوقف، في المقام الثالث، عند إحدى إشكاليات تحركها قارياً ودولياً لفرض بعض المعايير وتحديد معيار تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية للإفراج عن الرهائن، كونها أحد مصادر تمويل الأعمال الإرهابية في المنطقة الساحلية-المغربية، موضحاً بأن الجزائر نجحت جزئياً فقط في هذه المعركة المعيارية-السياسية. وسينظر، في المقال الأخير، في دور الوسيط الأوروبي في العلاقات المغربية-الإفريقية عموماً وموضوع الهجرة خصوصاً ليبين كيف يشوش هذا الدور على البعد الإفريقي ويشكك في العمق الإستراتيجي للدول المغربية التي تنحو لأن تكون منطقة عازلة بين أوروبا وإفريقيا بانخراطها في عملية مناولة أمنية، فضلاً عن تشكيلها عبئاً على إفريقيا بسبب خلافاتها البينية. القصد من مقارنة هذه القضية من منظور مغربي هو تبيان مدى تأثير البعد المغربي على البعد الإفريقي وغياب عملية التأثير.

الدائرتان الإفريقية والمتوسطية: جدلية الترابط/فك الترابط

هناك عدة دوائر جيوسياسية للأمن القومي الجزائري: المغربية والعربية والمتوسطية والإفريقية، وهي التي أقر بها ورتبها الدستور الجزائري لعام 1996 الذي اعترف لأول مرة بالدائرة المتوسطية كبعد مستقل وشرعي في نفس مصاف دوائر الانتماء الأخرى. وتميزت ديباجته بوضع البعد المتوسطي قبل البعد الإفريقي: "إن الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي

الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية". وهذا ما "يشكل قطيعة مع الهرمية المعتادة التي تبدأ بالبعد المغربي فالعربي فالإفريقي. إنه تطور كبير في التصور الجزائري للمتوسط.¹

بحكم عقيدتها السياسية والأمنية، التي تبلورت في السنوات الأولى من الاستقلال، ألقت الجزائر بثقلها في الدائرة الإفريقية ولعبت دوراً بارزاً على المستوى القاري خاصة لما تزعمت دول العالم الثالث في سبعينيات القرن الماضي. وفي الوقت الذي كانت فيه الدائرة الأفريقية الساحة المفضلة لتحركها إقليمياً، أدارت ظهرها للدائرة المتوسطية مبدية عدم اكتراث إستراتيجي ببيئتها الطبيعية البحرية، ويعود تهميشها لبعدها المتوسطي، فيما يعود، إلى حجم التهديد البري على الجناح الغربي والذي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة، وهذا ما يفسر تحركها الجيوسياسي إفريقياً نظراً لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغارياً (قضيتي الحدود مع المغرب والصحراء الغربية).² إلا أن رد الاعتبار للدائرة المتوسطية سيبدأ تدريجياً في السبعينيات ويبلغ أوجه في تسعينيات القرن الماضي ومطلع العقد الأول من القرن الحالي. فضلاً عن الاعتبارات الاقتصادية الثقيلة التي أثرت على سلوك الجزائر وجعلت وجهتها شمالية بالأساس.

تميزت العلاقة التفاعلية بين دائرتي الأمن القومي الجزائري، الإفريقية والمتوسطية بجدلية الترابط وفك الترابط أو الفصل والوصل، حيث غالباً ما يكون الاهتمام بأفريقيا على حساب المتوسط والاهتمام بالثاني على حساب الأولى وفق السياق. وهذا ما يوحي بنوع من العجز في الجمع بينهما في آن واحد رغم مستلزمات الجغرافيا والتداخل الأمني، فبعد أن اهتمت الجزائر بإفريقيا، لاسيما في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، مع التقاتة عابرة للمتوسط في مطلع السبعينيات، انصب اهتمامها على المتوسط بداية من مطلع التسعينيات على حساب إفريقيا. الملاحظ أن التوجه التدريجي شمالاً نحو المتوسط في بداية تسعينيات القرن الماضي وبداية العقد الأول من القرن الحالي، سواء على مستوى مدركات التهديد والشواغل الأمنية والخطاب والسلوك، تزامن مع تراجع البعد الإفريقي في الشواغل السياسية والأمنية للجزائر. تشير دينامية الفصل بين الدائرتين، رغم المبررات التي يمكن أن نسوقها في هذا الصدد، إلى أن عقيدة الجزائر الأمنية تبقى تتأرجح بين دائرتين جيوسياسيتين وغير قادرة على استيعابهما وتوظيفهما في الآن نفسه. وكأنها

¹ بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص 52.

² نفس المصدر، ص 50.

غير قادرة على التعامل بالتزامن مع أزمات تخومها البحرية وتخومها البرية. وبعد أن ولت وجهها للمتوسط وأدارت تقريباً ظهرها لإفريقيا، ها هي تهتم مجدداً بهذه الأخيرة، وتحديداً بجوارها الشرقي والجنوبي، خاصة منذ ما يقارب عقد من الزمن، بعد التفاتة وجيزة لها في نهاية الثمانيات ومطلع التسعينيات. بالطبع إلقاء الجزائر ثقلها في إقليم على حساب الآخر تحكمه مدرقاتها للتهديد وشواغلها الأمنية وأزمات كل إقليم وخاصة حديثها، إلا أن هذه المفاضلة المفروضة، في واقع الأمر، تعني أن البلاد لم تستبق كما ينبغي هذه التطورات والتحولت في بيئتها الطبيعية (شمالاً وشرقاً وجنوباً) ما جعلها تُقبل على تفضيلات إستراتيجية تصلح على المدى القريب وربما المتوسط، ولكن في حدود، إلا أنها لا تصلح على المدى البعيد.

لنلقي نظرة سريعة على جدلية الوصل والفصل هذه من خلال بعض الأمثلة لنبين أهمية السياق في تحديد بوصلة الجزائر الأمنية مع الحراك الإقليمي الذي شهده المتوسط، بتحوله من منطقة يميزها الخطاب الغربي للتهديد القادم من الجنوب (في مطلع تسعينيات القرن الماضي)، إلى ساحة لمشاريع تعاون وشراكة إقليمية سياسياً واقتصادياً وأمنياً (بداية من 1995)، أدارت الجزائر ظهرها لبعدها/عمقها الإستراتيجي الإفريقي، وإن كانت واصلت انخراطها في مؤسسات المنظمة الإفريقية ووساطتها في الصراعات في الدول المجاورة، وعلى عكس نشاطها وانخراطها متوسطياً، حتى بعد تبدد مختلف مدرقات التهديد، تراجع البعد الإفريقي بعض الشيء لأنه ليس مصدر تهديد لأنها ولأنه مهمل الثقل في ميزان مصالحها الاقتصادية، لكن هذا لم يمنعها بداية من مطلع العقد الماضي من العمل على تركيز بعض جهودها على القارة الإفريقية محاولة استعادة ريادتها ونفوذها قارياً (على مستوى مؤسسات الاتحاد الإفريقية ومبادرة نيباد...) وفق منطقي توظيفي بالأساس أي الاعتماد على البعد الإفريقي للعودة بقوة على الساحة الدولية بعد غياب وعزلة بسبب الأزمة الدموية الداخلية.

عرفت الدائرة الإفريقية، في عز الإرهاب الواسع الانتشار في الجزائر، تهديدات (تهريب وانتشار الأسلحة، تدفق اللاجئين والمهاجرين) جراء نشاط حركات التمرد في شمالي مالي ونيجر، لكنها بقيت منخفضة الحدة ولم تكن لها تداعيات مباشرة على تراب الجزائر. وتحركت هذه الأخيرة حينها دبلوماسياً لتسوية الصراعات المحلية في دول الجوار لتقادي أي تدخل دولي في جناحها الجنوبي وخلق بؤرة توتر جديدة هي في غنى عنها في هذا الظرف العسير من تاريخها (الأزمة

(المحلية)، ولأول مرة تكتشف الجزائر ظاهرة الهجرة السرية الإفريقية، وإن لم تكن مرتبطة بالضرورة بصراع الأزواد.

لكن مساعيها الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية لأزمة الأزواد لم تؤت أكلها رغم توصلها إلى عدة اتفاقات (1991، 1992، 1996...) بين الفرقاء لماليين، لعدم تجسيدها على أرض الواقع. فيما انقسمت حركة الأزواد إلى عدة فصائل متعارضة ما زاد الوضع تعقيداً. قامت أيضاً بوساطة بين الأزواد والحكومة النيجرية توجت باتفاقيين في 1995 و1997... كما تحركت على الصعيد المتعدد الأطراف السياسي-الأمني بتنظيمها قمة للدول الصحراوية-الساحلية لمناقشة مشاكل المنطقة الأمنية¹... لكن وساطاتها لم تقلح لأسباب تخصها وأخرى تخص أطراف النزاع، لاسيما في مالي، فيما تتعلق أخرى بالبيئة الإقليمية (منافسة ليبيا وفرنسا لها في الإقليم الساحلي-الصحراوي)، فكان أن ازدادت الأمور تدهوراً وتحولت المنطقة تدريجياً إلى معقل للجماعات الإرهابية، التي تمارس القتل والاختطاف، ولشبكات التهريب، فكان أن تجددت الاضطرابات السياسية والعرقية في تخومها الجنوبية، التي صارت، بعد فشل تسوية أزمة الأزواد، مسرحاً لنشاط التنظيمات الإرهابية بما فيها الجزائرية والتي تتغذى من تلك الأزمة وتغذيها.

هكذا تحول البعد الإفريقي، لاسيما التخوم الساحلية-الصحراوية، التي كانت جبهة آمنة، بمعنى غير مهددة للأمن الجزائري، إلى مصدر للمخاطر والتهديدات، بفعل تداعيات نشاط حركات الأزواد في كل من مالي والنيجر والانتشار التدريجي للجماعات الإرهابية، بعضها قادم من الجزائر، في الشريط الساحلي-الصحراوي لتستقر فيه ولتضع في نهاية المطاف وجود بعض دول المنطقة على المحك مع التدهور الأمني الكبير في سياق الأزميتين الليبية والمالية.

لم تكن الجزائر، التي شهدت عنفاً واسع النطاق في التسعينيات وضع مقومات الدولة على المحك، تتوقع تحول تخومها الجنوبية الهادئة نسبياً، بعد فترة وجيزة، إلى معقل للجماعات الإرهابية

¹ رغم أن الجزائر هي صاحبة المبادرة الساحلية الصحراوية، باحتضانها مؤتمرين للدول الصحراوية الساحلية حول الأمن والتعاون في المنطقة، إلا أن ترددها وإنشغالها بأزميتها الداخلية فصح المجل لليبيا القذافي، المنافسة لها، لعقد قمة طرابلس في أوت 1997 التي جمعت كل من ليبيا، بوركينا فاسو، النيجر، مالي وتشاد. وقد نجحت ليبيا في إقناع تونس ومصر والسودان بالانضمام في سبتمبر من العام نفسه إلى هذه المجموعة التي اتفقت في اجتماعها في فبراير من السنة الموالية على إنشاء "تجمع دول الساحل والصحراء" الذي انضم إليه المغرب أيضاً. وبالتالي فهذا التجمع، التي تشارك فيه 28 دولة، يضم كل البلدان الدول المغاربية ما عدا الجزائر.

العابرة للحدود وأحد بؤر التفاعل بين الإرهاب المحلي (جزء منه جزائري المصدر) والإرهاب العابر الأوطان، وهذا ما سيشكل تحدياً أمنياً لها -ولجيرانها - لصعوبة تأمين حدودها الطويلة مع مالي والنيجر وليبيا، رغم أن قواتها المسلحة والأمنية حسمت الصراع محلياً لصالحها.

مع انتشار رقعة الاضطرابات غير الدولية وتقلها السريع، خاصة أن أغلب التهديدات تنتقل بشكل أسهل على المسافات القريبة منها على المسافات البعيدة، على حد تعبير باري بوزان وأولي ويفر¹، والتداخل الأمني الواضح في الفضاء الممتد من الساحل والصحراء إلى غرب المتوسط مراً بالمغرب العربي، والذي تحول إلى بؤرة توتر شاسعة، فإن الترابط فرض نفسه تماماً على العلاقة التفاعلية بين الدائرتين الإفريقية والمتوسطية.

هكذا أعادت الاضطرابات في المغرب العربي والساحل عقيدة الأمن القومي الجزائري إلى بعدها القاري أو البري. فهي تبلورت أصلاً على أساس تهديدات برية قادمة من الحدود البرية الغربية (المغرب) ونسبياً من الحدود البرية الشرقية (ليبيا القذافي). لكن هناك فرق جوهري بين تهديدات الأمس وتهديدات اليوم، فالأولى كانت دولية المصدر وبالتالي تقليدية في مصدرها وتطورها وأسبابها ومن ثم فالتعامل معها يكون وفق تصورات وآليات تقليدية، أما الجديدة فهي غير دولية وتتميز بكونها هجينة وغير متوازية ومتقلبة، في الفضاء الممتد من الساحل إلى المتوسط، فهي على درجة عالية من الانتشار والانصهار، فضلاً عن قدرتها على تغلغل الأزمات الداخلية لتتغذى منها وتغذيها وتتخذها مطية للاستيطان في بؤر التوتر لضرب الاستقرار فيها وفي جوارها.

هذا ما يجعل التعاطي معها في غاية من التعقيد واللايقين، وتنتشر هذه التهديدات المتصاعدة في منطقة حيوية بالنسبة للجزائر كان قد حددها هواري بومدين بقوله "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر".² المشكلة كما قلنا أن الطبيعة اللادولية للتهديدات أخرجت التفاعلات من دائرة الصراعات الدولية التقليدية إلى دائرة الصراعات غير المتوازية. على

¹ Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: the Structures of International Security, Cambridge, Cambridge University Press, 2003, p. 4.

² نقلاً عن عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص

أية حال، أجبر هذا الوضع الجديد الجزائر على التركيز على بعدها القاري وخصوصاً تخومها الأقرب. لكن هل هذا التركيز دلالة قوة أم ضعف؟

البعد الإفريقي: توظيف وانكشاف... دلالة ضعف أم قوة؟

شكلت الدائرة الإفريقية لأمنها، خاصة في السبعينيات، الساحة المفضلة لتحرك الجزائر لمواجهة واحتواء التهديد البري على الجناح الغربي، فهذا الأخير يفسر تحركها الجيوسياسي إفريقياً نظراً لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغاربياً، حيث وظفت وتوظف الجزائر الدائرة الإفريقية للدفاع عن أمنها القومي وتدعيم موقفها حيال بعض القضايا الإقليمية النزاعية مثل الصحراء الغربية.¹ فكان أن تحولت السياسة الإفريقية للجزائر، من خلال قضية الصحراء الغربية، إلى فرع أو ملحقة للسياسة المغاربية.² بل أن استثمار نفوذها الإقليمي في الدفاع عن قضية الصحراء الغربية جعلها تخصص لها جزءاً من مواردها على حساب قضايا أخرى.

بحكم ثقلها ونفوذها في القارة الإفريقية، لازالت الجزائر توظف البعد الإفريقي في إستراتيجيتها الساعية لعزل المغرب على المستوى القاري، لاسيما في مؤسسات الاتحاد الإفريقي حتى بعد عودته مؤخراً إلى المنظمة الإفريقية، وتعد هذا العودة انتكاسية للدبلوماسية الجزائرية، هذا إذا افترضنا أن هذه الأخيرة تعتبر تجنب عودته أولوية قصوى، ويتسم البعد الإفريقي للأمن الجزائري بمفارقة كبيرة: وزن جيوسياسي معتبر بحكم الجغرافيا وتوجهات الجزائر السياسية من جهة؛ وثقل اقتصادي مهمل تماماً لارتباط الاقتصاد الجزائري بالاتحاد الأوروبي والصين.³ وينعكس غياب البعد الاقتصادي سلباً على الإستراتيجية الإفريقية للجزائر لأنه يحرمها من مورد أساسي لسياستها قارياً ويُضعف موقفها الداعي إلى شراكة أفريقية في إطار النيباد. إذ كيف يمكن لها أن تُسمع صوتها في هذا المجال في الوقت الذي لا تتجاوز فيه مبادلاتها مع القارة 1,5% من إجمالي تجارتها التجارية.

¹ بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص 49.

² Nicole Grimaud, « La diplomatie sous Chadli ou la politique du possible », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, tome XXX, Paris, CNRS Editions, 1991, p. 412.

³ عن العلاقات الاقتصادية بين الصين والعالم العربي، أنظر: محمد حمشي، "الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية-الصينية:

التحديات والفرص الإستراتيجية"، المستقبل العربي، عدد 460، جوان 2017، ص 111-134.

تشير الأرقام الرسمية إلى أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية بلغ 3 ملايين دولار (1,6 مليار صادرات و1,4 واردات) في 2017 وأن 96% من هذه المبادلات يتم مع خمس دول إفريقية فقط! فيما لا تمثل المنتوجات خارج المحروقات إلا 12% (206 مليون دولار) فقط من الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا.¹ هذا يعني أن التجارة الجزائرية مع إفريقيا على درجة عالية من الاستقطاب الجغرافي، وبالتالي فالحديث عن مبادلات جزائرية-إفريقية يكون مجازاً فقط.

إذا كانت السياسة الإفريقية للجزائر قد استرجعت بعض قواها ونفوذها بداية من نهاية التسعينيات - بعد خروجها من مواجهة مع إرهاب واسع النطاق طيلة ما يقارب عقد من الزمن - مع نشاطها الكبير ضمن الاتحاد الإفريقي ومختلف هيئاته ومبادراته.² فإن الانتشار القاري لدبلوماسية الجزائر لم يرفع من البعد الإفريقي في سلم أولوياتها الأمنية إلا بعد تردي الأوضاع في جوارها وتأزمها المستعصى على التحكم ناهيك عن الحل، في سياق الأزميتين الليبية والمالية. فهي عملت على توظيف نفوذها قارياً لخدمة بعض القضايا المحددة مثل موقفها من نزاع الصراع الغربية وقضية مكافحة الإرهاب دولياً والشراكة بين إفريقيا والقوى الكبرى (عبر النيباد) ومسألة البناء الإفريقي (بناء مؤسسات الاتحاد الإفريقي)، ويعد تحركها دفاعاً عن هذه "القضايا العليا" دلالة قوة في موقفها لأنه يتعلق بقضايا دولية تقاطعية لا تخص أمنها القومي فحسب.

¹ أرقام أفصح عنها المدير العام للوكالة الوطنية لترقية التجارة شفيق شتي في حوار مع القناة الثالثة، نقلاً عن الخبر،

2018/05/24 -

² www.elkhabar.com/press/article/138486 /المبادلات-التجارية-الجزائرية-الإفريقية-بالأرقام/

² حول سياسة الجزائر الخارجية حتى نهاية الثمانينيات انظر:

Bahgat Korany, 1991, « From Revolution to Domestication: the Foreign Policy of Algeria », in Bahgat Korany and Ali. E. Hillal Dessouki (eds.), *The Foreign Policies of Arab States: the Challenge of Change*, 2nded, Boulder, Westview Press.

وعن تحليل حديث لسياستها الإفريقية والخارجية عموماً، انظر:

Yahia H. Zoubir, « Algeria's Roles in the OAU/African Union : From National Liberation Promoter to Leader in the Global War in Terrorism », *Mediterranean Politics*, vol.20, n°1, January 2015, p. 55-75 ; Yahia H. Zoubir, « The Resurgence of Algeria's Foreign Policy in the Twenty-First Century », in Bonner, Michael Bonner, Meagn Reif and Mark Tessler (eds), *Islam, Democracy, and the State in Algeria* (London: Routledge, 2005), p. 169-83.

أما تحركها في تخومها المغاربية-الساحلية لمواجهة التهديدات المتنامية فهو دلالة ضعف في موقفها لأنها توجد في موقف دفاعي وفي إطار لم تتعود عليه: تهديدات لادولتية على مرمى حجر من ترابها في سياق ترهل الدولة في الجوار، فعلى المستوى القاري تتحرك وفقاً لمنظور دولتي تقليدي، أما في جوارها فهي تتعامل مع تدفقات تهديدية غير دولتية المصدر هي حديثة العهد بها، وإن كانت جربتها محلياً وبشكل واسع في تسعينيات القرن الماضي. بمعنى أن التحرك السياسي للجزائر يكون في وضع قوة كلما كان قارياً ويكون ضعيفاً كلما اقترب من الحدود الوطنية لما يترتب عنه من توتر بين المبادئ ومقتضيات الواقع الأمني.

تناقضات وتوتر (ناشئ) بين المبادئ والمصالح الأمنية

إن عودة أمنها القومي إلى مربعه الإفريقي الأول، وتحديدًا إلى تخومه المباشرة بفعل التهديدات المتصاعدة، جعلتها تقارب السياسة الإفريقية مجدداً من منظور إقليمي ضيق محولة سياستها الإفريقية مجدداً إلى ملحقة لسياستها المغاربية-الساحلية. ترتب عن هذه العودة أيضاً إشكاليات جديدة تجد تعبيراتها في بعض مواقف الجزائر المتناقضة والمتذبذبة لعدم تعودها على التوتر الناشئ بين المبادئ والمصالح الأمنية، ما حتم عليها تعاملًا مرناً مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية، كما يدل على ذلك تطور موقفها من الأزمة المالية، فهي عارضت في البداية التدخل الأجنبي في مالي لكنها شاركت في الاجتماعات التي حُصرت لتدخل فرنسا قبل أن تفتح مجالها الجوي لمقاتلاتها العسكرية، وبعد ذلك دعمت القوات الفرنسية لوجستياً بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب البلاد. ويتناقض قرار فتح المجال الجوي، وهو سابقة إستراتيجية في عقيدة الأمن القومي الجزائري، مع مبادئها وخطابها الرافض للتدخل، إلا أنه يتوافق ومصلحتها الأمنية، لأن التدخل الفرنسي في مالي يحميها أيضاً من تهديد إرهابي على حدودها.

وعليه تعد أزمة مالي نموذجاً للتوتر الحاد بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ المؤسّسة لسياستها) والمستلزم المصلحي (الأمن القومي). وبهذا فالجزائر أمام وضع جديد كون التوتر بين المستلزمين توتر ناشئ. فهي معنية ولأول مرة وبشكل مباشر بتهديدات لادولتية مرتفعة الحدة على حدودها، ومن ثم فالقول بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بشكل مطلق، في وقت انهارت فيه

الدولة (ليبيا) أو قاب قوسين من الانهيار (مالي) يحول دون قراءة متجددة للتهديدات، فيما تستمر تدفقات المخاطر والتهديدات على ترابها.¹

لا يمكن الثبات على هذا الموقف لتداعيته الكبيرة على أمنها، فهي تواجه تهديدات غير دولانية قادمة من بلدان ترهلت بل وانهارت فيها الدولة. يكمن التناقض الآخر في موقف الجزائر في رفضها تدخل قواتها خارج حدودها ورفض تدخل القوى الأخرى وهو موقف ينطوي على مخاطر جمة على أمنها وأمن جيرانها، والعمل به يستنزف قواتها المسلحة والأمنية التي تجد نفسها في موقف دفاعي أمام تدفق مستمر للتهديدات اللادولتية القادمة من دول الجوار. لكن رغم تأكيدها على مبادئها الثابتة، فإن الجزائر تُعَدّل من بعضها حسب السياق، كما حدث خلال الأزمة المالية رغم أن خطابها استمر بالقول برفض التدخل،² كما رأينا.

خلق هذا التوتر بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ) والمستلزم المصلي (المصالح الأمنية) تناقضاً في سلوك الجزائر قارياً كما يتضح أيضاً من موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة، فهي تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي، ولما اتفق بعضها على ذلك أعلنت الجزائر، نهاية ديسمبر 2013، أنها لن تشارك بقواتها في القوة الإفريقية (*African Stand by Force*)، لكنها ستقدم لها الدعم اللوجستي، مؤكدة بهذه المناسبة على ضرورة تكفل مجلس الأمن الأممي بمسؤولية حفظ السلام والأمن في العالم، بما في ذلك إفريقيا. يعبر هذا الموقف على المعضلة التي تواجهها الجزائر، فهي تنادي بالانعتاق الإستراتيجي للدول الإفريقية حتى تتحكم في مصيرها وذلك وفق شعار غير معن "إفريقيا للأفارقة" (على نمط شعار "المتوسط للمتوسطين" الذي رفعته الجزائر في سبعينيات القرن الماضي)، وبالتالي مناوئة أي تدخل أجنبي في الشؤون الإفريقية. لكن لما قررت الدول الإفريقية التكفل بأمنها الإقليمي بإنشاء هذه القوة، تُفضل عدم المساهمة فيها مكتفية بالدعم اللوجستي، بهذا الموقف تضع مهمة صيانة الأمن الإقليمي في يد القوى الأخرى لاسيما الخارجية، بل وتُشرعن،

¹ عبد النور بن عنتر، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، السياسة الدولية، عدد 210، أكتوبر 2017، ص 101.

² Benantar, *The State and the Dilemma of Security Policy*, op.cit., p. 103

بشكل أو بآخر، تدخلها بالنظر لتداخل المصالح الإقليمية والدولية،¹ في سياق إقليمي يتسم بترهل وعطل الدولة.

إشكالية أمن الحدود في زمن ترهل الدولة

زاد انتشار التهديدات اللادولتية، لاسيما الإرهاب، من تأزم عملية عطل أو فشل الدولة في المنطقة، وبهذا الخصوص يمكن القول إن الدولة الفاشلة هي "حالة تكون فيها الدولة عاجزة على أداء وظائفها الأساسية، لاسيما ضمان الأمن الداخلي والخارجي"، حتى وإن كانت نظرياً تتمتع باحتكار استعمال العنف المشروع. أما حالة "دولة في أزمة [فتعني] خطر إنهيار الدولة" لوجودها تحت ضغط حاد. أما الدولة المترهلة فهي تلك التي يمكن أن تدخل في أزمة على الأقل في واحد من النظم الفرعية وذلك "بسبب انكشافها أمام الصدمات الداخلية والخارجية" انطلاقاً من السيادة والهوية والأمن كوظائف أساسية للدولة، ويعرف ويليام زرتمان انهيار الدولة بأنه "قطيعة في الحوكمة الجيدة والقانون والنظام (order)".²

هناك ثلاث دول على الأقل (ليبيا³ ومالي والنيجر) في التخوم تواجه مشاكل بنيوية كبيرة تجعلها عاجزة على بسط سلطتها على مجمل ترابها وفرض تمثيليتها، فترهل الدولة الليبية، إن كانت هناك دولة حقاً، لا يشكل فقط خطراً على نفسها بل على جيرانها أيضاً.⁴ وهذا ما يزيد المنطقة المغاربية-الساحلية اضطراباً، علماً أن عطل الدولة في المنطقة سابق لاستيطان الجماعات الإرهابية فيها، وإن كانت هذه الأخيرة وغيرها من الفواعل غير الدولتية، ما دون وما فوق الدولة، تُسهم في استلاب احتكار الاستعمال المشروع للعنف من بعض دول المنطقة العاجزة إلى اليوم على استرداده (حالة ليبيا).

¹Ibid., p. 104.

²François Gaulme, « ' Etats faillis ' , ' Etats fragiles ' : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale », *Politique étrangère*, n°1, printemps 2011, p. 22-23.

³عن الحالة المالية مثلاً، انظر :

Salim Chena et Antonin Tesseron, « Ruptures d'équilibre au Mali : entre instabilité et recompositions », *Afrique contemporaine*, n°245, 2013/1, p. 71-84.

⁴Moncef Ouannès, « Les milices en Libye : obstacles majeur à la reconstruction de l'État », juillet 2015, p. 292 – romatrepress.uniroma3.it/ojs/index.php/MOrient/article/download/31/30 (consulté le 20/10/2017).

يقوم تأمين الحدود عادة على معادلة بسيطة: وجود طرفين مقتدرين يتفقان على تأمين حدودهما المشتركة المعترف بها، أي وجود دولتين تسعى كل واحدة منهما إلى جعل حدودها آمنة ومستقرة. لكن في حالة الإضطرابات في أحد قطبي المعادلة، فإن مسألة تأمينها تصبح معضلة حقيقية كما هو الحال الآن بسبب انهيار الدولة في ليبيا وجزئياً في مالي. لذا فالحدود الجزائرية معها منكشفة تماماً أمام التهديدات اللادولتية.

هكذا أصبحت حدود الجزائر الطويلة عرضة للتهديدات اللادولتية لاسيما نشاط الجماعات الإرهابية وتنامي الجريمة المنظمة (تهريب الأسلحة والبضائع والمخدرات وتهريب الأشخاص - شبكات الهجرة السرية). وتعتبر حدودها مع ليبيا ومالي وجزئياً مع تونس الأكثر اضطراباً وخطورة اليوم بسبب فشل الدولة وعجزها على فرض سلطتها على كل أجزاء ترابها وعلى حدودها خاصة فيما يخص الحالتين الليبية والمالية. ما اضطر الجزائر إلى مضاعفة جهودها لتأمين حدودها وبالتالي حدود جيرانها عاملة على مراقبة التدفقات على طرفي الحدود. يعود بنا هذا المأزق الأمني على الحدود إلى نقطة التحليل الأولى أي غياب الدولة أو فشلها كسبب لتنامي التهديدات اللادولتية في المنطقة.

رغم اختلاف الوضع من حدود لأخرى، فإنها تشترك كلها في ميزة أساسية وهي قلة إن لم نقل غياب الإمكانيات المالية والبشرية لدى كل من ليبيا ومالي وتونس، بينما هي متوفرة بل ومتوافرة لدى الجزائر، ما يجعل هذه الأخيرة تتحمل لوحدها جزءاً ضخماً من المجهود الأمني لتأمين الحدود مع جيرانها. بالطبع الكلفة مرتفعة بالنسبة للجزائر لكن هذا من مسؤوليتها الإقليمية خدمة أمنها القومي ومساعدة لجيرانها لتجاوز هذه المحن، خاصة أنه يستحيل الفصل في عالم اليوم بين الأمن القومي لدول مجاورة. بيد أنه مع شح مواردها المالية، بسبب التراجع الكبير لعائداتها النفطية، فإن مجهودها الأمني على المحك.¹ وهذا ما حدث بالفعل، إذ تشير آخر الأرقام التي نشرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن إنفاق الجزائري العسكري تراجع بنسبة

¹ بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية..."، مصدر سبق ذكره، ص 4.

2,5% في عام 2017 مقارنة بعام 2016 ليبلغ 10,1 مليار دولار (مقابل 6,654 مليار دولار في 2016). وهو أول انخفاض النفقات العسكرية الجزائرية منذ 2003 والثاني منذ 1995.¹

الجزائر وتدويل بعض المعايير: صناعة الفدية نموذجاً

تسعى الجزائر إلى تجريم دفع الفدية لتحرير الرهائن كسبيل لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب في المنطقة المغاربية-الساحلية، إلا أن مقاربتها لا تلقى المساندة الكافية، وحتى الدول التي تشاركها الرأي لا تتردد في دفعها لما يتعلق الأمر بمواطنيها. للتذكير أن التراب الجزائري كان مسرحاً لعملية اختطاف 15 سائحاً أجنبياً، 10 منهم من جنسية ألمانية، في فبراير 2003 في الصحراء ليس بعيداً عن الحدود المالية، واختطاف ثم قتل سائح فرنسي في تيزي وزو في سبتمبر 2014. لذا فهي معنية بهذه المسألة على الصعيدين المحلي والإقليمي. قبل الحديث عن مآل الجهود الجزائرية لتدويل حظر دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن، نتوقف ببعض التفاصيل عند جوانب إشكالية تثيرها هذه القضية.

أدى انتشار الإرهاب في المنطقة إلى ازدهار صناعة الفدية لما تدره من أموال على الجماعات الإرهابية، خاصة أن دفعها من قبل بعض الدول يشجع الجماعات الممتثلة للاختطاف على مواصلة نشاطها بل وتكثيفه لأنه يعود عليها بأموال طائلة تستخدمها حتى لضرب مصالح تلك الدول التي دفعتها في وقت سابق، ومن ثم فدفع الفدية هو عملياً تمويل لعمليات إرهابية (اختطاف و/أو تفجيرات) قادمة، ومن هنا تأتي الحلقة المفرغة للإرهاب والفدية، ولم تكن الجماعات الإرهابية تتوقع أن إستراتيجية الفدية ستحقق لها هدف سياسي آخر، في غاية من الأهمية، وهو دق إسفين بين الدول المتفقة والمتعاونة على محاربتها، حيث يثير دفعها خلافات كبيرة بين دول تتعاون منذ سنوات في مجال محاربة الإرهاب، وقد انقسمت عموماً هذه الدول إلى فريقين، فريق يرفض الفدية ويقول بتجريم دفعها باستصدار نص دولي، رافضاً الرضوخ لإملاءات وشروط الإرهابيين حتى ولو كان المختطفون/المحتجزون من مواطنيها، ونجد على رأس هذه الدول الجزائر التي تسعى منذ سنوات إلى تجريم الفدية دولياً وتقول بعدم الإفراج عن الإرهابيين المعتقلين والذين صدرت في حقهم أحكام قضائية لأنهم سيستأنفون النشاط مع جماعاتهم الإرهابية العابرة للأوطان.

¹ SIPRI Fact Sheet: Trends in World Military Expenditure, 2017, 2 May 2018 – https://www.sipri.org/sites/default/files/2018-05/sipri_fs_1805_milex_2017.pdf (accessed 16/06/2018).

على هذا الأساس لم تدفع الفدية لتحرير دبلوماسيها المختطفين في مالي¹، وكذلك بريطانيا التي لا تدفع الفدية، وفريق ثاني يقول بالشيء نفسه نظرياً لكنه عملياً يدفع الفدية لتحرير رهائنه، ومن بين هذه الدول ألمانيا وفرنسا وحتى الولايات المتحدة في وقت من الأوقات ولكن عبر شركات خاصة، بيد أن الولايات المتحدة غيرت من عقيدتها في هذا المجال وتقول باستخدام القوة لتحرير الرهائن وعدم التفاوض والرضوخ لمطالب الجماعات الإرهابية.

كما يشير دفع الفدية إشكالات أخرى، فهناك بعض الدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية، كما هو الحال في المنطقة، تقدم نفسها وسيطاً في المفاوضات للإفراج عن الرهائن الغربيين، إما بدفع الفدية أو بدونها، مستغلة هذه الوساطة لخدمة مصالح النظام والحصول على مساعدات مالية أو عسكرية، ومن هنا فالاختطاف والفدية أصبحا مصدر استنزاق لبعض الفواعل الإقليمية ووسيلة تموقع سياسياً.

في المقابل يشكل دفع الفدية مصدر قلق لفواعل إقليمية أخرى لأنه يشجع الجماعات الإرهابية على تكثيف نشاطها واختطاف رعايا غربيين على أراضيها، ما يمس بمصداقية هذه الدول حيث ينظر إليها على أنها غير مستقرة وغير متحكمة في أراضيها، كما يعرضها لضغوط القوى الغربية، وإذا كان الاختطاف-الاحتجاز يضع الديمقراطيات الغربية في مأزق أمام رأيها العام ويجبر بعضها على دفع الفدية لتحرير الرهائن (وتوظيف عملية الإفراج محلياً لخدمة مآرب الحكومات)، فإنه يمنحها ورقة ضغط لإجبار دول معينة على الرضوخ لمطالبها التي ترفضها في الأوقات العادية كقبول المناولة الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب، لكن يعتري مقارنة القوى الغربية تناقض: فهي تريد انخراط دول الساحل مثلاً بشكل أكبر في محاربة الإرهاب، وفي الوقت نفسه تجهض عملها، إذ كثيراً ما تتم مقايضة تحرير الرهائن الغربيين بالإفراج عن إرهابيين معتقلين في دول ساحلية، ما يعني عملياً العودة بإستراتيجية محاربة الإرهاب تقريباً إلى نقطة الصفر بإطلاق صراح معتقلين سيُنشِطون مجدداً شبكاتهم.

¹ اختطف حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة غاو المالية في أبريل 2012. أفرج عن ثلاثة منهم في جويلية 2012 وأثنين في نهاية أوت 2014، فيما قتل واحد منهم في سبتمبر 2012 وتوفي آخر بسبب مرض مزمن، حسب الحكومة الجزائرية.

من هنا يتضح مدى تشابك الرهانات السياسية المتعلقة بمسألة دفع الفدية، لكن إلى أي مدى وفقت الجزائر في مساعيها لتجريمها؟ إنها عملية معيارية بالأساس، وتعتبر عملية تصور المعايير ونشرها عالمياً أحد الورشات الإستراتيجية للفواعل الدولية لأنها تتعلق في البداية بمبادرة دولة منفردة أو مجموعة دول يتم الترويج لها تدريجياً لإقناع أكبر عدد ممكن بالقبول بها وخاصة تذويتها وبالتالي الدفاع عنها، وهذا ما يندرج ضمن ما تسميه المقاربة البنائية، التي تهتم كثيراً بالمعايير والأفكار في العلاقات الدولية، بالعملية البنائية، ذلك أن ما يهم ليس الأفكار الفردية التي يحملها ويقول بها كل فاعل وإنما الأفكار التي تتشاركها وتتاقمها مختلف الفواعل¹، وسبق لألكسندر وندت أن أكد على أن بنى المجموعة الإنسانية تحدها أساساً الأفكار المتشاركة أكثر مما تحدها القوى المادية²، وتعتبر المعايير من أهم عناصر البنى الاجتماعية، طبعاً ليس الحديث عن المعايير حكراً على البنائيين، لوجودها أيضاً عند المؤسساتيين (الليبراليين الجدد)، ولكنها تعد موضوعاً أساسياً لدى البنائيين الذين يعتبرونها تلك الآمال التي تتقاسمها مجموعة فاعلين بخصوص السلوك المناسب، ويلعب بهذا الصدد مفهوم البنائية دوراً مركزياً لأنه يشكل العملية التفاعلية اجتماعياً التي من خلالها تخرج المعايير والأفكار من الدائرة الفردية وتلج من خلالها التذويت والتشارك عالم الأشياء المتقاسمة.

لم تتجح الجزائر إلى الحد الآن، لا قارياً ولا دولياً، عبر الأمم المتحدة، في فرض مبدأ تجريم دفع الفدية، لكنها وفقت في إدراج هذا المعيار في الأجندة الدولية وفي دفع مختلف الفواعل والأمم المتحدة إلى الإقرار به كأحد المخاطر المتعلقة بالإرهاب، حيث يشجع ويطالب مجلس الأمن الأممي، بموجب القرار 2133 الذي تبناه في جانفي 2014، الدول الأعضاء بعدم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لتحرير الرهائن لأن ذلك يشكل مصدراً مالياً لتلك الجماعات وبالتالي إدانة للمشكلة، إذ يطالب (مجلس الأمن) "من كل الدول الأعضاء أن تحول دون استفادة الإرهابيين،

¹ Greg Cashman, *What Causes War? An Introduction to Theories of International Conflict*, 2nded, Maryland, Rowman & Littlefield, 2014, p. 466.

² Alexander Wendt, 1999, *Social Theory of International Politics*, Cambridge, Cambridge University Press, p. 1.

بشكل مباشر أو غير مباشر من الفدية أو من التنازلات السياسية وأن تتصرف بشكل تضمن فيه الإفراج عن الرهائن بشكل آمن"¹.

بيد أن نص القرار لا يتحدث عن تجريم دفع الفدية مكتفياً بتشجيع الدول الأعضاء وحثها على الحيلولة دونها، لكنه يتبنى التصور الجزائري في هذا المجال، حيث نص القرار على أن مجلس الأمن "يسجل بأن الفدية المدفوعة للجماعات الإرهابية تشكل أحد مصادر الدخل التي تأتي لتدعم جهد التجنيد الذي تقوم به هذه الجماعات، وتعزز قدرتها العملياتية لتنظيم وتنفيذ عمليات إرهابية، وتشجع ممارسة الاختطاف مقابل الفدية"².

هذا على مستوى الأمم المتحدة، أما على مستوى الدول لاسيما المجاورة، فإنه رغم التصريحات الرسمية الجزائرية التي تؤكد بأن دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر) ملتزمة بحظر هذه الممارسة، وبرفض أي تنازل مثل الإفراج عن إرهابيين تمت إدانتهم أو متابعين قضائياً،³ فإن الواقع غير ذلك لأن بعض هذه الدول تتخبط في عمليات من هذا القبيل للإفراج عن أجانب دفعت دولهم فدية للجماعات الإرهابية التي كانت تحتجزهم. وتشير أرقام نُشرت في 2014، أي السنة التي صدر فيها القرار الأممي المشار إليه، إلى إن دولاً تدين الفدية علناً لكنها تدفعها سراً للإفراج عن رهائنهم، فقد كشف تقرير مفصل نشرته جريدة نيويورك تايمز الأمريكية، في جويلية 2014، عن هذه الأزواجية في التعامل مع الفدية بالأرقام، مشيراً إلى أن القاعدة والتنظيمات المنضوية تحت لوائها، في الساحل وفي شبه الجزيرة العربية، حصلت على ما يقارب 125 مليون دولار على الأقل بفضل الفدية التي دفعتها مختلف الدول منذ 2008، كان نصيب الأسد منها للقاعدة في المغرب الإسلامي (91,5 مليون دولار).

¹Résolution 2133 du Conseil de sécurité, S/RES/2133 (2014), « Menaces la paix et la sécurité internationales résultants d'actes terroristes », 27 janvier 2014, p. 3 – [http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2133\(2014\)&referer=/english/&Lang=F](http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2133(2014)&referer=/english/&Lang=F) (consulté le 17/06/2018).

تم تصفح الموقع في [http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2133\(2014\)](http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2133(2014)) – 2018/06/17

²Ibid., p.3.

³El Moudjahid, 25/01/2012.

دفعت فرنسا النصف منها، سواء بشكل مباشر أو عبر وسطاء لاسيما دول خليجية، ونشرت الجريدة قائمة الدول التي دفعت الفدية وهي: فرنسا (58,1 مليون دولار) وقطر وعمان (20,4 مليون) وسويسرا (12,4 مليون) وإسبانيا (11 مليون) والنمسا (3,2 مليون)، فضلاً عن دول أخرى لم يتم تحديدها¹، وحسب الخارجية الفرنسية فإن عمليات الاختطاف مقابل الفدية قدت تكون عادت على الجماعات المنطوية تحت لواء القاعدة في المغرب الإسلامي والجزيرة العربية بما يقارب 150 مليون دولار بين 2008 و 2017 وأصبحت مصدراً أساسياً لتمويل بوكو حرام².

من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن الطبيعة الديمقراطية للأنظمة الحاكمة تؤثر على خيارات الدول في مجال دفع الفدية، فبالنسبة لمعظم الدول الديمقراطية يعد ضمان تحرير الرهائن بشكل آمن أولوية قصوى، لذا يُقاس نجاح مثل هذه العمليات بعدد القتلى في صفوف الرهائن، أما بالنسبة للدول غير الديمقراطية فإن تحديد المختطفين أو الإرهابيين هو الأولوية القصوى، بمعنى أن الغاية تبرر الوسيلة، وهذا ما يفسر الخلافات في التعامل مع قضية تجريم دفع الفدية وأيضاً الفارق بين المواقف المعلنة والسلوكات الفعلية، ويمكن اعتبار إشارة القرار الأممي المذكور أعلاه إلى ضرورة ضمان الإفراج الآمن عن الرهائن رسالة واضحة للدول التي تقول بالأولوية الثانية.

دور الوسيط (الأوروبي) في العلاقة المغربية-الإفريقية عموماً وإشكالية الهجرة خصوصاً.

صار الدور الأوروبي الوسيط عاملاً محدداً للعلاقة المغربية-الإفريقية مع التحول التدريجي للمغرب العربي إلى نوع من "المنطقة العازلة" بين إفريقيا وأوروبا نزولاً عند رغبة هذه الأخيرة، الساعية لجعله درعاً يقيها من تدفقات المهاجرين الأفارقة. حيث عملت على نقل معايير أمنية فيما يتعلق بمحاربة الهجرة وعلى التأثير على القوانين المغربية حتى يتم تجريم الهجرة وأمنيتها، ودفع دول مغربية لإقامة مراكز لإيواء المهاجرين الأفارقة للحيلولة دون عبورهم إلى أوروبا، لتكتمل بذلك

¹New York Times, 29/07/2014 – <https://www.nytimes.com/2014/07/30/world/africa/ransoming-citizens-europe-becomes-al-qaedas-patron.html?hp&action=click&pgtype=Homepage&version=LedeSum&module=first-column-region®ion=top-news&WT.nav=top-news> (acceded 06/06/2018).

²No Money for Terror : conférence sur le financement de Daech et d'al-Qaïda, Paris 25 et 26 avril 2018, Dossier de presse, p. 6 - https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/conference_de_lutte_contre_le_financement_de_daech_et_d_al_qaïda_dossier_de_presse_fr_23_04_-2018_cle842c1b-2.pdf (consulté le 24/6/2018).

عملية المناولة الأمنية في مجال محاربة الهجرة، وبهذا تتدخل أوروبا، من خلال ملف الهجرة في (إعادة) صوغ العلاقة المغربية-الإفريقية، وهنا ممكن التداعي السلبي الآخر لهذا ملف والمتمثل في الشرح الذي أحدثه بين الدول المغربية المستقبل للهجرة الوافدة من جهة، والدول الإفريقية المصدرة لها من جهة ثانية، لأن الأولى أصبحت عملياً تقوم بمناولة أمنية لصالح أوروبا مستنسخة بذلك ما تطبقه أوروبا على المهاجرين المغربية.

لكن بقدر ما تساعد التهديدات الجديدة أوروبا على جعل المغرب العربي درعاً يقيها مما هو آتي من إفريقيا، بقدر ما تحد من فك الترابط بين الإقليم المغربي وعمقه الإفريقي وتجعل الأمن في الساحل والصحراء من أمن المغرب العربي وأوروبا أيضاً... من هذا المنظور، يمكن القول أن مدركات التهديدات الأوروبية لعبت دوراً حاسماً في إعادة اكتشاف الدول المغربية لبيئتها الجغرافية البرية، ومن ثم فلا نقول شططاً إن اعتبرنا الاهتمام المغربي المتجدد بإفريقيا خلال السنوات الأخيرة سلبي التصور، لأن التعاون المنشود قصده درئ الإرهاب ومحاربة الهجرة السرية وسد ثغرات الانكشاف جنوباً.

ويبدو أن الدول المغربية تتعامل مع الجوار الإفريقي كما تتعامل معها الدول الأوروبية، فهي تهتم بـ "إفريقيا" أو على الأقل بجزء منها - الجوار الساحلي المباشر - بسبب الهجرة والإرهاب، ومن ثم فالاهتمام المتجدد مرده الخوف من الآخر الإفريقي - الجار - ولا يحركه أي تصور إستراتيجي للعلاقة المغربية-الإفريقية، هكذا نتج عن إعادة ترتيب الأولويات المغربية عموماً والجزائرية خصوصاً نوعاً من تذويت محلي لمدركات وانشغالات أمنية أوروبية: موضوع الهجرة السرية.¹ تذويت يزيد بها بعداً عن جوارها الإفريقي. فالجزائر اعتبرت، على لسان وزير خارجيتها عبد القادر مساهل، ظاهرة الهجرة الإفريقية وشبكات تهريبها "تهديداً للأمن القومي"²، بهذا التصريح

¹ بن عنتر، "العلاقات المغربية-الإفريقية: بعض الجوانب الإشكالية"، نشرية مجموعة الخبراء المغاربة، تونس، عدد 4، فبراير 2011، ص 2.

² <http://www.elkhabar.com/press/article/123831/> -التهديد-الأمن-

(تم تصفح الموقع في 10/07/2017) /الوطني

تكتمل الممارسات الخطابية للحكومة الجزائرية فيما يتعلق بعملية أمنة وتجريم الهجرة التي بدأت منذ أكثر من عقد من الزمن¹.

يجدر التذكير هنا بأن الدول المغاربية عموماً رفضت استباق معالجة مشكلة الهجرة متذرة بكونها هماً أوروبياً لا يعنيتها، فكان أن تقاجأت باستفحال ظاهرة الهجرة السرية الإفريقية التي جعلت المشهد الهجراتي في المنطقة ثلاثي الأبعاد: هجرة (وافدة) إلى بلاد الهجرة (المغادرة) وبينهما الاستقرار (في حال تعذر عبور المتوسط)، لتجد نفسها فيما بعد بين مطرقة المعايير/الإملاءات الأوروبية، في الإطار الأورو-متوسطي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وسندان الهجرة الإفريقية... وبما أن المغرب العربي لا يشكل بنية إقليمية فهو غير قادر على فرض نفسه كوسيط سياسي واقتصادي بين إفريقيا وأوروبا فاسحاً المجال لهذه الأخيرة لتدخل بينه وبين عمقه القاري.

فالدول المغاربية لم تلتف إذن إلى جوارها الإفريقي إلا مع انتشار الإرهاب في الساحل وتنامي الهجرة السرية الإفريقية، وإن كانت الجزائر، كما قلنا، قد اهتمت بتخومها الساحلية بتوسطها في أزمات الأزواد في مالي والنيجر، لكن فلولا اتساع رقعة نشاط الجماعات الإرهابية والهجرة السرية لما تذكرت الدول المغاربية إفريقيا ولما تجاوزت مرحلة الفراغ الإداري والاهتمام الرمزي بالقارة، في المناسبات، باختزالها في مؤتمرات واجتماعات المنظمة الإفريقية، وخاصة توظيفها لخدمة مصالحها إقليمياً بتصدير نزاعاتها البينية إلى القارة.

من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن المغرب العربي وإفريقيا لم يرقا بعد إلى مصاف الفاعل، فكلاهما موضوع لتنافس القوى الكبرى التقليدية (أمريكا، فرنسا، أوروبا، روسيا) منها والصاعدة (الصين، الهند...). وينعكس التنافس على مناطق النفوذ في إفريقيا سلباً على العلاقات المغاربية/العربية-الإفريقية، لأنه يربط كل طرف بقوى كبرى عبر مسارات ثنائية متنافرة ومتنافسة تعمق الهوة بينها، وكلما زاد الالتحام فرادى - بمحض الإرادة أو على مضض أو عنوة - بالقوى الكبرى كلما زادت المسافة، إن لم نقل التنافر، محلياً (إفريقياً) ما يزيد من استقطاب مبادلاتها

¹Abdenour Benantar, « UE-Algérie : la puissance normative à l'épreuve des impératifs stratégiques », in Abdenour Benantar (dir.), *Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique*, Alger, CREAD, 2010, p. 328-331.

التجارية وتخفيض حجم المبادلات البينية المهمة الثقل أصلاً، ومن ثم يجدد هذا التنافس الدولي تبعية القارة للقوى الخارجية. فرغم الحديث عن الشراكة مع هذه الأخيرة فإن كل ما في الأمر هو ربط الضعيف بالقوي (التقليدي والناشئ) بوسائل أخرى، وبالتالي فحال الأفارقة أجمع كحال المستجير بالرمضاء من النار¹.

فضلاً عن ذلك ليس المغرب العربي دائماً نقطة قوة بالنسبة لإفريقيا، فبعض الخلافات المغاربية البينية تنعكس عليها سلباً، فعوض أن تؤثر إفريقيا على المناخ السياسي المغربي تتأثر به، وهذا دلالة على ضعف الكل (الإفريقي) أمام الجزء (المغاربي) وإنكشاف للبعد الإفريقي أمام النزعات المغاربية البينية، إذ يشكل المغرب العربي، المنقسم على نفسه، عبئاً على إفريقيا، فحول الساحل مثلاً توجد بين مطرقة صراع النفوذ المغربي وسندان صراع النفوذ الأجنبي، والمفارقة أن الدول المغاربية الأكثر نشاطاً حالياً، الجزائر والمغرب على الساحة الإفريقية، لا تعي ضرورة دفع تكلفة "الريادة" بينما يُقاس النفوذ أيضاً بما يُدفع نقداً (تعاون، مساعدات...). وهنا مكنم الخلل في إستراتيجياتها، فهي تسعى لإخراج إفريقيا من دائرة النفوذ الأجنبي لكنها لا تريد تحمل تبعات ذلك سياسياً ومالياً، كما أنها تقيم علاقات وطيدة مع القوى الأجنبية نفسها التي تدعو جيرانها إلى الابتعاد عنها!²

وتسعى القوى الأجنبية المتنافسة على وفي إفريقيا إلى كسب تأييد دولها لسياساتها عبر أطر تعاونية مختلفة، فالولايات المتحدة وفرنسا والصين واليابان والهند وتركيا والاتحاد الأوروبي... يعقدون قمماً دورية مع الدول الإفريقية، وقام بعضها بممأسسة هذه العلاقة على غرار اليابان الذي أسس مؤتمر طوكيو للتنمية في إفريقيا في 1993 والصين التي أنشأت منتدى التعاون الصيني-الإفريقي في 2000، فيما أسست إيران منتدى مشابهاً في 2003، وهناك أيضاً نفوذ متنامي لإسرائيل في القارة³ وتنافس القوى الكبرى، التقليدية والناشئة، للظفر بنصيب الأسد من الثروات النفطية الإفريقية.⁴

¹ بن عنتر، "العلاقات المغاربية-الإفريقية..."، مصدر سابق، ص 3.

² نفس المصدر، ص 3.

³ أيمن شبانة، "محاور التنافس الدولي في إفريقيا"، السياسة الدولية، عدد 210، أكتوبر 2017، ص 147.

⁴ François Lafargue, « Etats-Unis, Inde, Chine : rivalités pétrolières en Afrique », *Politique africaine*, n°116, 2005/4, p. 43-56.

بالمقابل لا يوجد بديل مغربي/عربي لعروض الشراكة المتنافسة التي تطرحها القوى الكبرى، هناك نوع من الاهتمام العربي والمغربي المتجدد بإفريقيا خلال السنوات الأخيرة، والمتمثل أساساً في تعزيز علاقات التعاون بين المجموعتين خاصة مع عقد ثاني قمة عربية-إفريقية في سرت الليبية في 2010، يندرج هذا الاهتمام ضمن سياسة الحوارات والقمم الشاملة بين العالم العربي ومختلف الشركاء (الصين، أمريكا اللاتينية...) ويأتي أيضاً كرد فعل، لكن ضعيف، على القمم بين إفريقيا وشركائها (أوروبا، الصين...). بيد أنه على عكس أوروبا التي أرست تقليد القمم الأوروبية-الإفريقية، فشل العرب والأفارقة في الإبقاء على الآلية التي اعتمدها منذ وقت مبكر¹، فالقمة العربية-الإفريقية الثانية لم تعقد إلا بعد مرور 30 سنة على القمة الأولى (القاهر 1977)، فيما عقدت الثالثة في الكويت في 2013 والرابعة في مالابو في غينيا الإستوائية في 2016²، وهذا رغم المصالح المشتركة وغياب الصراعات المرتقبة الحدة.³

خاتمة

هكذا بعد ما عرف تراجعاً في مدركات التهديد وسلم أولويات الجزائر الأمنية، لحساب الاهتمام بالمتوسط لاسيما مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي ومطلع العقد الأول من القرن الحالي، عاد البعد الإفريقي، الذي أسس لعقيدتها الأمنية والسياسية، ليحتل الصدارة في سلم أولوياتها بفعل القلاقل المتصاعدة في الجوار الأقرب وتداعياتها الأمنية بداية من مطلع العقد المنصرم، دون أن يقود ذلك إلى مراجعة لعقيدة الجزائر السياسية والأمنية، وذلك بعد تحرك سياسي على المستوى القاري مع بداية العقد الفارط.

بالعودة إلى المربع الأمني الأول بات البعد الإفريقي الشغل الأمني الشاغل للجزائر التي صارت اليوم الدولة الأكثر إلزاماً بالأمن الإقليمي والأكثر ذوداً عنه، مخصصة له جزءاً معتبراً من

¹ بن عنتر، "العلاقات المغربية-الإفريقية..."، مصدر سبق ذكره، ص 2.

تم (القمم العربية-الأفريقية-من القاهرة-إلى مالابو) <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/23/القمم-العربية-الأفريقية-من-القاهرة-إلى-مالابو> (تصفح الموقع في 2017/10/21).

³ عرفت هذه العلاقات بؤرتين صراعتين: الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد حول شريط أوزو والنزاع الموريتاني-السنغالي. لكن سرعان ما عادت الأمور إلى مسارها الطبيعي، ولم ينجم عنهما كتلة مغربية في مواجهة "الآخر" الإفريقي، بل كانت التحالفات متشابكة متجاوزة "التضامن المغربي" و"التضامن الإفريقي".

إمكاناتها، مالياً وعدة وعتاداً، ففي إطار مسارات تنسيقية وتعاونية ثنائية تساعد جيرانها، لاسيما مالي والنيجر وتونس، سياسياً ومالياً (تقديم المساعدات والقروض) واستخباراتياً (تبادل المعلومات فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية وإن كان هذا النوع من التعاون غير متقدم لغياب الثقة الكافية) وعسكرياً (تدريب، تسليح...)، بيد أن إلتزامها بالأمن الإقليمي في عمقها الأفريقي لم يحد بالشكل المطلوب من تفاقم الأوضاع وانتشار القلاقل بسبب الطبيعة اللادولتية للتهديدات وعدم اتساق إستراتيجيتها (عدم تعبئة كل الموارد السياسية والاقتصادية بشكل منسجم) والتوتر الناشئ بين مبادئها ومقتضيات مصالحها الأمنية، زيادة عن تداخل المصالح الإقليمية والدولية وتناقضاتها.

ويعد عدم الاتساق في سياساتها وتوظيف مواردها بشكل مناسب مشكلة حقيقة لأنه يحول دون استثمارها واستغلالها لمواردها بالشكل الأنسب، إذا قليلاً ما تستند إلى العامل الاقتصادي في عملها ولمّا يحدث ذلك فهي لا توظف، فمثلاً بعض الدول (إثيوبيا، السنغال، تونس، موريتانيا) التي استقادت من مسح ديونها لدى الجزائر¹ لم يتناغم مواقفها وموقف الجزائر إزاء عودة المغرب إلى المنظمة الإفريقية، والشيء نفسه يقال عن مصر، فرغم أن الجزائر استغلت نفوذها في الاتحاد الإفريقي لرفع العقوبات عنها بعد الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي دعمت مصر عودة المغرب إلى المنظمة القارية، ولم يتوقف الأمر عن هذا الحد، أي عدم الاتساق، بل تعداه إلى خلق تناقض في سياسة الجزائر ما يضر بمصداقيتها: فبالرغم من تحركها من أجل إقرار الاتحاد الإفريقي مبدأ رفض التغييرات غير الدستورية، فإن الجزائر انتهكت من أجل رفع العقوبات عن مصر.

بحكم مصلحتها القومية فهي مجبرة على التأثير على بؤر التوتر في تخومها الجغرافية والحد من الاضطرابات الأمنية فيها لأن أمنها الإقليمي المباشر على المحك، حتى وإن كان تحركها في تخومها الأقرب يحد من هامش مناورتها، بالنظر للدعايات الفورية على أمنها، وبالتالي من بعض خياراتها ويجعل بعضها الآخر أقل تأثيراً على الواقع وأصعب تجسيدا، إنه امتحان عسير لعقيدة

¹ مسحت الجزائر، في ماي 2013، ديون (902 مليون دولار) 14 دولة إفريقية: البنين، بوركينا فاسو، إثيوبيا، غينيا، غينيا-بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي وبرنسيب، السنغال، السيشل وتنزانيا. وتعد موريتانيا البلد الأكثر استقادة من هذا الشطب لأنها استقادت من مسح ديون قيمتها 250 مليون دولار.

الجزائر الأمنية في تعاملها مع البعد الإفريقي المضطرب خاصة في سياق يتميز بتنامي الاعتماد المتبادل الأمني.

من الأهمية بمكان التشديد في الختام على أن قوة الآخرين لا تهم بقدر ما تهم انكشافات الجزائر وعدم اتساق خياراتها، وحسبنا أن المشكلة الأساسية ليست في الأطراف الإقليمية والدولية فحسب وإنما في الجزائر أيضاً لأن عملية صناعة القرار فيها تعثرها بعض التناقضات والصعوبات مثل التريث المفرط الذي يقود إلى الجمود، وبالتالي التأخر في التحرك ورد الفعل فضلاً عن غياب أو عدم استيعاب الفهم الكافية لاتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب، وهذا ما يعطي الانطباع بأنها تفقد مناطق نفوذ لقوى منافسة، وهو في بعض الحالات حقيقة وليس مجرد انطباع، زيادة على ذلك فإن الحكومة الجزائرية لا تولي أهمية تذكر للاتصال السياسي للتعريف بل وللترويج لما تقوم به الدولة فاسحة المجال للغير للقيام بحملات اتصالية حول ما لا تقوم به الجزائر، فبالرغم من كون هذه الأخيرة الدولة الأكثر ذوداً عن الأمن الإقليمي، فإن الانطباع السائد هو أنها لا تبذل ما يكفي من الجهد لصيانته.